جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

المرحلة الرابعة

المادة/ تاريخ العراق المعاصر

المحاضرة الخامسة/ المجلس التأسيس العراقي

م. د. حسين حميد جاسم الطربولي

العام الدراسي ٢٠٢٥-٢٠٢٦

المحاضرة الخامسة/ المجلس التأسيس العراقي

بدأت بريطانيا عن طريق المندوب السامي في بغداد تبحث عن تأليف وزارة جديدة بعد استقالة الوزارة النقيبية الثانية في (١٩آب ١٩٢٢) تتعهد بنشر المعاهدة وتأليف المجلس التأسيسي، فابلغ الملك فيصل في (١٨ أيلول) بأن يكلف عبد الرحمن النقيب باعادة تأليف الوزارة ، تكون مهمتها نشر مشروع المعاهدة على النحو الذي قبله الملك ووزارة النقيب السابقة ، وأجراء انتخابات المجلس التأسيسي بطريقة تؤمن مجيء أكثرية يمكن بواسطتها أمرار المعاهدة في المجلس، **فشكل النقيب وزارته الثالثة في (٢٠أيلول ١٩٢٢)** وقررت الوزارة في (١٠تشرين الأول ١٩٢٢) تأييد المصادقة على المعاهدة ، وبعد ثلاثة أيام وافقت عن نشر المعاهدة مع بلاغ من الملك عن الصعوبات التي واجهت المفاوضات مع بريطانيا، وزعم البلاغ أن المعاهدة خطوة في سبيل تحقيق الأماني القومية وأن الشعب سيقدرها ويزداد تمسكاً بصداقة بريطانيا، لان دوام هذه الصداقة مسألة حيوية لصيانة الاستقلال .

أهم بلاغات الملك لوزارة النقيب الثالثة

١- تناول البلاغ مسألة المباشرة بانتخاب المجلس التأسيسي .

٢- ووضع القانون الأساسي .

٣- التقدم إلى عصبة الأمم لقبول العراق في عضويتها.

٤- ودعا البلاغ الشعب إلى اختيار نوابه .

حددت الوزارة يوم **(٢٤تشرين الأول ١٩٢٢)** موعداً للبدء بانتخابات المجلس التأسيسي، طبقاً للنظام الصادر في (٤آذار ١٩٢٢) ، وبدأ عبد المحسن السعدون وزير الداخلية، على الفور باتخاذ الخطوات الضرورية لبدء عملية الانتخاب، واصدر بياناً دعا فيه إلى التضامن والتعاضد والتزام السكينة، وكان السعدون يعتقد بضرورة اتباع سياسة حازمة تجاه المعارضة وحملها على الاستجابة لمواقف الحكومة والانصياع لأوامرها.

موقف الحركة الوطنية من إعلان الانتخابات

دعت الحركة الوطنية إلى مقاطعة الانتخابات قبل أن تبدأ، فادى ذلك إلى استقالة اللجان الانتخابية في بعض المدن العراقية، ولم تستطيع الحكومة تأليف تلك اللجان في مناطق أخرى، وواجهت صعوبات في تشكيل الهيئة التنفيذية في بغداد، واعتبرت المعارضة الانتخابات أسلوباً بريطانياً لتركيز سلطتها في العراق، وقدمت مذكرة إلى الملك طالبت فيها بالحصول على الاستقلال التام ورفض المعاهدة، واطلاق حرية الصحافة والأحزاب، وأعلنت معارضتها للانتخابات، الأمر الذي أدى إلى توقف الانتخابات، فانتقد عبد المحسن السعدون وزير الداخلية وزارة النقيب لأنها لم تتبن سياسة الشدة تجاه

المعارضة والحركة الوطنية، فقدم النقيب استقالته في (١٦تشرين الثاني ١٩٢٢) فاوعزت الى النقيب بحجة تدهور حالته الصحية.

تأليف وزارة عبد المحسن السعدون وأهم مهامها

كلف الملك عبد المحسن السعدون بتأليف الوزارة وقدم السعدون أسماء وزرائه في **(٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢)**، كانت مهمته أجراء انتخابات المجلس التأسيسي وإقرار المعاهدة، ومن أجل تنفيذ هذه المهمة بدأ السعدون السير على سياسة الشدة تجاه المعارضة، فقام بنفي عدد من الوطنيين، وأغلاق الصحف المعارضة ، فخلق بذلك الجو المناسب للاستمرار في عملية الانتخابات ، وسارت الانتخابات سيراً حسناً ، وكان السعدون واثقاً من نجاح العناصر الموالية للحكومة التي تستطيع أمرار المعاهدة والتعاون مع الإنكليز، ولذلك نال رضا السلطات البريطانية في العراق التي وجدت فيه رجلا شجاعاً استحق ثقه زملائه والسلطة، ولكنها لم تحض بثقة الملك الذي استغل استمرار الأزمة الاقتصادية فأشعر السعدون بان استقالته مرغوبة فقدمها في **(١٥تشرين الثاني ١٩٢٣)** .

تأليف وزارة جعفر العسكري وأجراء انتخابات المجلس التأسيسي وافتتاحه

عهد الملك إلى جعفر العسكري بتأليف الوزارة الجديدة في **(٢٢تشرين الثاني ١٩٢٣)**، وتضمن منهاجها السعي لإكمال انتخابات المجلس التأسيسي وجمعه بأسرع ما يمكن وحددت وزارة الداخلية يوم **(٢٥شباط ١٩٢٤)** موعداً لإكمال انتخابات المجلس التأسيسي ، فجرت الانتخابات في موعدها المقرر، واستطاعت الحكومة المجيء بمجلس يضمن الأكثرية لها ، حيث جرت الانتخابات كما هو مخطط لها سلفاً، فجاء المجلس بالشكل الذي أرادته الحكومة والمندوب السامي لإضفاء الشرعية على المجلس أمام الشعب، وأمام عصبة الأمم، وكانت حصة الحكومة في تلك الانتخابات ٧٠ نائباً من مجموع ٨٤ نائبًا .

افتتح الملك فيصل المجلس التأسيسي في **(٢٧آذار ١٩٢٤)** ، وجرى الافتتاح باحتفال كبير ضم أركان السياسة العراقيين والبريطانيين، **ويعتبر افتتاحه من الأحداث المهمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر، لأنه أول مجلس منتخب يجتمع في بغداد، وأول خطوة نحو الحياة الديمقراطية رغم ما فيه من عيوب وما عليه من مأخذ،** وألقى الملك فيصل خطاب العرش ، واعتبرت الحكومة ذلك اليوم عطلة رسمية، أنتخب عبدالمحسن السعدون رئيساً له ، بضغط من المس بيل، وياسين الهاشمي وداؤد الحيدري نائبين للرئيس كما جرى انتخاب اللجان المختلفة، وديوان الرئاسة.

مهام المجلس التأسيسي العراقي

١ – البت في المعاهدة العراقية – البريطانية وأقرارها .

٢- سن الدستور العراقي (القانون الأساسي) للمملكة العراقية
٢- سن قانون لانتخاب مجلس النواب .

إقرار المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٢٢ من قبل المجلس

في ٢ نيسان ١٩٢٤ قدم رئيس الوزراء جعفر العسكري المعاهدة العراقية البريطانية، مع البروتوكول المرفق بها، والاتفاقيات المتفرعة عنها، إلى المجلس التأسيسي طالباً منه إقرارها، وحاول رئيس الوزراء تبرير ضرورة إقرار المعاهدة بصورة مستعجلة بحجة تمكين بريطانيا من إدخال العراق إلى عصبة الأمم، وتأمين الاستقلال الوطني، وحسم مسألة الحدود العراقية التركية، وقضية ولاية الموصل، التي سعت تركيا بكل جهودها لضمها إلى تركيا ،واستخدمت بريطانيا تلك المشكلة وسيلة ضغط على الحكومة العراقية لقبول المعاهدة المفروضة على العراق ، وهذا ما أعلنه رئيس المجلس عبد المحسن السعدون صراحة أمام أعضاء المجلس، وحاول رئيس الوزراء جعفر العسكري أمرا ر المعاهدة بأسرع ما يمكن بسبب ألحاح المندوب السامي البريطاني لكن المعارضة طلبت توزيع لائحة المعاهدة على أعضاء المجلس لدراستها ومناقشتها، ولكي تعلن للشعب تفاصيلها، وجاء ذلك الاقتراح على لسان العضو ناجي السويدي بتشكيل لجنة لتدقيق المعاهدة تضم (١٥) عضو **برئاسة ياسين الهاشمي.**

باشرت اللجنة اجتماعاتها لمناقشة بنود المعاهدة، حيث عقدت (٢١) جلسة نهارية، وعشر جلسات مسائية، وعشر جلسات خاصة ، وسمعت اراء الوزراء والحقوقيين والماليين وتداولت مع المندوب السامي البريطاني ومستشاريه في ثلاث جلسات متتابعة درست خلالها بنود المعاهدة ، وعقدت جلسات بحضور الملك فيصل فضلاً عن حضور رئيس اللجنة ياسين الهاشمي في جلستين لمجلس الوزراء للوقوف على وجهة نظر الحكومة بصدد استفسارات اللجنة، وبعد ع ذلك دراسة المراسلات والوثائق المتعلقة بالمعاهدة، ووضعت اللجنة تقريرها في ٦٥ صفحة.

تناول التقرير جوانب المعاهدة المختلفة، ولم يكتف بنقدها وإنما طلب رفضها اذا لم تجر عليها التعديلات المطلوبة ، وختم التقرير بعرض النقاط التالية :

١ – أن الشعب العراقي متمسك بصيانة استقلاله من كل الشوائب، وان ما مر عليه في السنوات الأخيرة جعله ينفر من استمرار غموض الحالة السياسية وهو مستعد للتضحية على ان يرى سيادته الوطنية واستقلاله التام في صيانة تامة .

٢- أجماع الرأي على ان العراق في حالته الحاضرة يحتاج إلى المساعدة والمؤازرة من الحكومة البريطانية .

٣ – ان التعديلات المطلوبة في المعاهدة وملاحقها لا تمس مركز بريطانيا في العالم هي في الوقت نفسه على جانب عظيم من الأهمية ، اذ بدون هذه التعديلات لا يمكن للحكومة العراقية القيام بواجب التحالف.

٤- ان في بنود المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها ما يثقل كاهل العراق، ولا يمكنه من القيام بتعهداته، ومادامت المعاهدة لم تزل غير متبادلة بين الحكومتين فلا يصعب إيجاد حل مرض لتلك التعديلات أما اذا اعتبرت بريطانيا طلب التعديلات بالرغم من عدالتها كرفض للمعاهدة ، فيجب النظر في هذا الأمر والاستعداد لما يحدث من تغييرات في الموقف.

جرت مناقشات حامية للمعاهدة، **وظهرت أراء متعددة غلب عليها رأي المعارضة ، ويمكن ان نستشف من المناقشات داخل المجلس وخارجه المواقف الآتية :**

١ - **موقف الحكومة الساعي لعقد المعاهدة :** فقد أوضح جعفر العسكري رئيس الوزراء، ان عقد المعاهدة سيؤدي إلى تأمين استقلالنا وتمكين بريطانيا العظمى من إدخالنا في عصبة الأمم كدولة ذات سيادة تامة معترف بها من جميع الدول، وحسم مسائل الحدود التي يتوقف عليها مستقبل العراق .

٢- **موقف المعارضة داخل المجلس:** وقد ظهرت عدة اتجاهات ضمن المعارضة هي :

أ - اتجاه دعا إلى تعديل المعاهدة قبل أبرامها .

ب - اتجاه طالب بأجراء التعديلات التي وردت في تقرير لجنة المعاهدة على شكل بروتوكول ملحق بها.

ج - اتجاه طالب بإرجاع المعاهدة إلى الحكومة وأجراء مفاوضات لتعديل المعاهدة على وفق ما ورد في تقرير لجنة المعاهدة .

د - اتجاه فضل الانتداب على المعاهدة وملاحقها الثقيلة .

هـ - اتجاه دعا إلى عدم الإسراع في البت بالمعاهدة حتى تحسم قضية الموصل.

٣- **موقف المعارضة خارج المجلس:** -الذي تجسد في الاجتماع الذي عقده المحامون في (١٧ نيسان ١٩٢٤) الذي كرس لمناقشة المعاهدة حيث استقر الرأي على رفضها عند التصويت عليها في المجلس التأسيسي وقد اعقب ذلك تصاعد المعارضة الشعبية للمعاهدة .

وشنت الصحف الوطنية حملة قوية ضد المعاهدة، مما أدى إلى تعطيل جرائد الاستقلال والشعب والناشئة) عن الصدور ، واتخاذ تدابير احترازية ضد المعارضة بما فيها اعتقال (٢٣) شخصاً ، وإزاء ازدياد المعارضة ، داخل المجلس وخارجه بعث المندوب السامي البريطاني ، إنذاراً إلى الملك في (١٩آبار ١٩٢٤) أوضح فيه ان موعد الجلسة المقبلة لمجلس العصبة هو (١٢حزيران) ، وان **رمزي ماكدونالد ، رئيس الوزراء البريطاني** ، قد تعهد بتقديم المعاهدة إلى المجلس المذكور قبل ذلك التاريخ ، فاذا لم يصدق المجلس التأسيسي على المعاهدة قبل الموعد فان بريطانيا مضطرة إلى أجراء ترتيبات أخرى يعامل العراق بموجبها، كما اجتمع دوبس بأعضاء المجلس التأسيسي في (٣١أيار) وبين لهم وجهة النظر البريطانية، وهي رفض الموافقة على أية تعديلات في المعاهدة والبروتوكولات المتفرعة منها، وعلى المجلس أما ان يقبل المعاهدة أو ان يرفضها برمتها .

لم يجر تصديق المعاهدة في الموعد الذي حددته الحكومة ، كما طلب المندوب السامي منها، ففي يوم (١٠ حزيران١٩٢٤) عقد المجلس التأسيسي جلسته الثالثة والعشرين، وأعلن رئيس المجلس أن هناك اقتراحاً من عدد من أعضاء المجلس بتأجيل حدث صخب كثير بحيث قطع رئيس الوزراء الأمل في الحصول على مصادقة المجلس ، فاقترح بموافقة الملك الذي اتصل به تلفونياً ، تأجيل الجلسة الى اليوم التالي، لكن المندوب السامي اصر على دعوة المجلس للاجتماع ثانية بعد الظهر، وسلم المندوب السامي مذكرة الى الملك أوضح فيها أن بريطانيا لا تسمح باستمرار الوضع الراهن، بحجة ان ذلك يمثل خطراً على سلامة العراق في الداخل والخارج، وطلب من الملك إصدار تعديل المجلس التأسيسي يخون الحق في حل المجلس أي وقت يشاء خلال أربعة اشهر من ابتدائه بعقد جلساته، على ان يحل اعتباراً من الساعة الثانية عشر من ليلة (١٠ – ١١ حزيران) وان تعطى التعليمات لوزير الداخلية لأغلاق بناية المجلس في الحال، ووضع عدد من أفراد الشرطة في الطرق المؤدية اليه .

ونتيجة لموقف المندوب السامي استطاع رئيس الوزراء في الساعة العاشرة والنصف مساءً من جمع ثمانية وستين عضواً، وشرح لهم الظروف التي دعت إلى عقد الجلسة الخاصة وجرى بعد ذلك التصويت على المعاهدة قبل الساعة الثانية عشر فصوت إلى جانبها (٣٧) عضواً من عدد الحاضر من البالغ (٦٩) عضواً ، وعارضه (٢٤) عضواً وامتنع ثمان أعضاء عن التصويت، وقوبل تصديق المعاهدة بالسخط والاستنكار من قبل الحركة الوطنية التي اتهمت أعضاء المجلس بممالاة السلطة والرضوخ للضغوط البريطانية.